النائب نبيل دوفريج في دار المطرانية

قبل ظهر الخميس ٢٨ آذار ٢٠١٣ استقبل سيادة متروبوليت بيروت وتوابعها المطران الياس عوده سعادة النائب نبيل دوفريج الذي قال بعد الزيارة:

«قمت بزيارة سيدنا الياس لأخذ رأيه بالوضع الذي نمرّ به خاصة في هذه الأيام الصعبة والتي تصبح أصعب يوماً بعد يوم. عندما نأتي عند سيدنا نسمع الكلام الذي نفكر به إن كان بالنسبة لقانون الانتخابات، أو بالنسبة للحكومة. يجب أن يعكس القانون لبنان الواحد وليس لبنان المشرذم ويجب فعل المستحيل للمحافظة على وحدة الشعب وعلى وحدة المؤسسات وان يخرج قانون من داخل المجلس النيابي يؤمّن وحدة لبنان وتتمثل فيه التيارات المعتدلة. هذا ما كنا نعمل نحن عليه وبإذن الله سنصل إلى نتيجة.

. هل هناك مساومة بين قانون اللقاء الأرثوذكسي والتمديد للواء أشرف ريفي؟ وهل يسبق الحوار المشاورات؟

. أساساً لا شيء في الدستور اسمه حوار. عندما يقولون هناك حوار يكون هناك قرار من فخامة الرئيس يدعو لحوار حول موضوع ما وهذا لا يمنع أن فخامة الرئيس يجب أن يدعو إلى مشاورات في أسرع وقت ممكن لكي نستطيع بطريقة ديمقراطية تعيين رئيس حكومة، وقصة الحوار قصة ثانوية مع أن مبدأنا هو مبدأ دستوري، الحوار يجب أن يكون على جدول أعماله أمر واحد هو سلاح حزب الله ولا شيء غيره. أما بالنسبة لوجود صفقة بين ما يُسمى باللقاء الأرثوذكسي وهنا أود التشديد على أمر: لا أحد يسمّي هذا اللقاء باللقاء الأرثوذكسي لو سمحتم، نحن موجودون في مطرانية الأرثوذكس وبالنسبة لي اللقاء الأرثوذكسي هو هذا المكان فقط. القانون الذي يخصّ الرئيس فرزلي نحن أعلنّا أننا ضدّه وسنحاربه قدر المستطاع لأننا نعتبر أنه ضدّ توجهات كل الناس الذين يعرفون ما هو لبنان، لبنان التعايش، لبنان المعتدل ولبنان المساواة بين المسلمين والمسيحيين، لن نقبل بمشروع يريده الإسرائيليون والسوريون وهو تفتيت المنطقة وتفتيت لبنان

إلى دويلات مذهبية وطائفية. نكون قد نفّذنا ما حاربناه كل حياتنا ولا يمكن أن نمشي به. الآن بالنسبة للتمديد للواء أشرف ريفي، هو ليس تمديداً للواء أشرف بل رفع سن التقاعد لكل قادة الأجهزة الأمنية وعلى رأسهم اللواء أشرف ريفي. أنا أعتبر أن هذا مطلب كل لبناني يعرف كم عمل هذا الرجل وكم حافظ قدر استطاعته، على الأمن والاستقرار بالإمكانيات الضئيلة ورغم كل المحاربات من فريق ٨ آذار. بالنسبة لفريق ٨ آذار اللواء أشرف ريفي هو الموظف المثَل غير الصالح لأنه يعمل فعلاً للبنان أولاً وهم يهمهم العمل لغير لبنان وتلقي الأوامر من غير لبنان. آمل أن تسير هذه العملية وأن يصدر المجلس النيابي قانون انتخابات. إذا أُجّلت الإنتخابات شهراً أو شهرين فلا بأس أما إذا تأجّلت، كما يُحكى أكثر، في كل المؤشرات الإقتصادية وكل المؤشرات العالمية لبنان على تراجع فإذا لم يستطع لبنان إجراء إنتخابات في وقتها سيصدر قرار دولي أن لبنان دولة فاشلة ما يعني لا ننصح أي مستثمر أن يستثمر في هذا البلد لأنه لا يستطيع إجراء إنتخابات وليس فيه أمن، بل تراجع في النمو، ليس هناك فرص عمل أي كل المؤشرات سلبية. هناك شيء واحد تبقى لديه انه بلد ديمقراطي فإذا تأجّلت الإنتخابات فالله يستر».